

التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع و التحديات

زاوية رشيدة¹ ، فردية إسماعيل^{2*} ، بوخرنة ياسين³

¹ جامعة غرداية/ الجزائر

² جامعة الوادي/ الجزائر

³ جامعة المنار / تونس

ملخص: تقع التنمية المستدامة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع ، و لهذا فهي بمثابة الرابط المشترك بينهم، ولقد زاد الاهتمام بهذا الفكر في الآونة الأخيرة حتى شاع داخل عمل المؤسسات و المنظمات و الحكومات ، فالتحدي اليوم هو البحث في زيادة وعي المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة و ما تطرحه من فرص و تحديات، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل و الحوافز لإقامة تنمية مستدامة ذات فعالية و كفاءة، و الالتزام بالعمل بها كأفراد ومجموعات من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة. و لهذا تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها لتحقيق أبعادها وأهدافها ومبادئها، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، و المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية المستدامة ، كما تتطرق للمشاكل التي تطرحها التنمية المستدامة في الجزائر و معرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز هذه المعوقات ، و الآفاق الممكنة لتطوير هذا المنهج الحديث في إطار اقتصاد حقيقي قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاح : تنمية مستدامة، بيئة، نمو اقتصادي، الجزائر.

Abstract:

Sustainable development is at the meeting point between the environment, the economy and society , so it's the common bond between them, Interest in this thought has increased in recent times to spread within the work of institutions, organizations and governments, so the challenge today is to look at raising the international community's awareness of sustainable development and the opportunities and challenges it poses ,and they possess the knowledge, skill, means and incentives to establish sustainable development that is effective and efficient, And the commitment to work as individuals and groups to find solutions to problems and prevent new problems.

This study seeks to identify the most important indicators of sustainable development and the obstacles it faces to achieve its dimensions, objectives and principles, and to know the full range of challenges facing sustainable development in Algeria, And development projects that are focused on sustainable development, and development projects that are focused on sustainable development, it also addresses the problems posed by sustainable development in Algeria and the knowledge of solutions to overcome these obstacles, The prospects for developing this modern approach in the context of a real economy that is competitive in international markets.

Keywords: Sustainable development, environment, Economic growth, Algeria.

مقدمة

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

شاع استعمال مصطلح " التنمية المستدامة "على يد" اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال باحتياجات الأجيال المستقبلية، ومنذ ذلك الوقت أصبح موضوع التنمية المستدامة محل اهتمام العالم بأسره، ففي كل مكان تتطلع إليه نرج أن التنمية المستدامة تنتقل من الكلام إلى العمل، ولم تعد مجرد فكر فحسب، بل أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية بين الأجيال المختلفة للشعوب.

كما تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير "الجزائر" التي تسير نحو استكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع سياسات و إجراءات لتحقيقها.

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الجوهري الآتي:

ما مدى تطبيق أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الإشكاليات فرعية التالية:

- ما هو النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية؟
- ماهي التنمية المستدامة و ما هي أبعادها ؟
- فيما تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة؟
- ما واقع التنمية المستدامة في الجزائر ، و ما هي المعوقات والتحديات التي تواجهها؟.

1. مفاهيم حول النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة

يعتبر التحدي الاقتصادي اليوم الذي تسعى إليه جميع دول العالم هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة قادرة على المنافسة بما في الأسواق الدولية و تنمية اقتصادية ذات كفاءة وفعالية في تلبية حاجيات مواطنيها بأقل تكلفة مع المحافظة على الموارد الطبيعية، و لهذا شغل كل من النمو و التنمية الاقتصادية فكر الكثير من المنظرين الاقتصاديين و الباحثين الأكاديميين، وبهذا تعددت الآراء و الأفكار و وجهات النظر حول هذه المصطلحات و التي نوردتها فيما يلي.

1.1. التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي"¹، فهي العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة في التخلف إلى وضعية أخرى أكثر تقدم، كما تعرف أيضا بأنها "العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن"²، أو هي "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، ويهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"³.

و لهذا تعتبر التنمية الاقتصادية خطة اقتصادية موضوعة مسبقا لكي يهيئ عليها الاقتصاد القومي بهدف بلوغ وتيرة عمل معينة و خلق حركة اقتصادية طويلة الأجل تساعد على رفع مستوى معيشة المواطن.

2.1. تعريف النمو الاقتصادي

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، و استمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، و التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال⁴.

و يعرف النمو الاقتصادي بصفة عامة على "أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"⁵، و يعرف أيضاً على أنه "الزيادة في سلم الإنتاج و الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا"⁶ أو هو "الزيادة المضطربة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات التي يرغب المجتمع في استهلاكها"⁷، أما الباحث في شؤون النمو الاقتصادي محمد زكي شافعي فيرى أن "النمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي"⁸.

و عليه فالنمو الاقتصادي هو العمل الزائد و المستمر في إنتاج السلع و الخدمات من طرف الأعوان الاقتصاديين داخل المحيط الاقتصادي بهدف الاستهلاك المحلي أو التصدير للخارج، و عادت ما يحسب النمو الاقتصادي في فترة سنة مع مقارنته بنسبة مرجعية سابقة.

3. الاطار النظري للتنمية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable development) اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، و قد استخدم هذا المصطلح من قبل لكن لم يحظى بالاهتمام اللازم إلا بعد ميلاد اللجنة العالمية للبيئة و التنمية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة.

1.3.1. مفهوم التنمية المستدامة

الاستدامة هي كل م غني مفردات النمو المسئول، أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم توفير الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغير المناخ⁹. و تعرف على أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية، تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن، الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي¹⁰، وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تصبح عملية تراكمية ممتدة عبر الزمان و الأجيال وصولاً إلى مستقبل آمن، وهي تقوم على ثلاثة مكونات متفاعلة ومتكاملة هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة¹¹.

و تعرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" إلى: "أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، أو لبضع سنوات قليلة، بل للكافة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد". فالتنمية المستدامة حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم¹².

و تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية المستدامة في المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في "ريو دي جنيرو" عام 1992 بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"¹³.

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية حياة أفضل للإنسان واستغلال أمثل للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية أطول حتى تستفيد منها الأجيال المستقبلية، كما تحافظ على استدامة الموارد غير المتجددة من النضوب و ذلك بترشيد الاستهلاك و البحث عن البدائل لهذه الموارد ، أما في حالة الموارد المتجددة تحاول أن تضبط طريقة الاستخدام حتى تدوم أطول، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

ومنه تتكون التنمية المستدامة من سبعة مفاهيم أساسية وهي:

- 1-الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.
- 2-المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكاناً أفضل.
- 3-احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- 4-التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- 5-جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضاً احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.
- 6-عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرونة.
- 7-التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

2.3.1. خصائص وأهداف التنمية المستدامة

لقد حدد الإطار الفكري و البحثي الخصائص التي يمكن أن تتصف بها التنمية المستدامة، و التي تعطيها الكفاءة و الفعالية اللازمة لتكون تنمية مستدامة حقيقية تحافظ على رفاهية الجيل الحالي دون إهمال أو تضييع مستقبل الأجيال اللاحقة، كما تركز مبدأ الأولوية للبيئة التي هي منبع الحياة و المعيشة، ويمكن إجمال هذه السمات فيما يلي¹⁴:

-أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛

-أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن هذه التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛

-أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛

-أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

و لهذا تسعى التوجهات الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة نحو تحقق الكثير من الطموحات الموضوعة مسبقا ، فهي بذلك -التنمية المستدامة- إستراتيجية عملية واقعية موضوعة مسبقا كي تحقق جملة من الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي¹⁵ :

-تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد؛ باعتبارها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي؛

-ضمان نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط و التنفيذ للسياسات التنموية لتحسين نوعية المعيشة اقتصاديا واجتماعيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية فقط ؛

-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال إشراكهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة

2. أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

1.2. أبعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها ، و هذه الأبعاد تركز على إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:

✓ البعد الاقتصادي

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج و استعمال الطاقات النظيفة،و الأخذ بالتكنولوجيات الحسنة، بالإضافة إلى اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية؛ إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك (التسيير المستدام للموارد الطبيعية)؛ وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح. هذه النظرة أكدت من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992)، والذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الاقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية، محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية .ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد¹⁶ ، وتمثل العناصر الآتية محاور البعد الاقتصادي :

- النمو الاقتصادي المستديم؛ - كفاءة رأس المال؛

- إشباع الحاجات الأساسية؛ - العدالة الاقتصادية.

✓ البعد الاجتماعي

تعتبر التنمية المستدامة على هذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثل الإنسان أو الفرد وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي¹⁷:

- المساواة في التوزيع؛ -الحراك الاجتماعي و المشاركة الشعبية؛

- التنوع الثقافي؛ -استدامة المؤسسات.

✓ البعد البيئي

ويتمثل البعد البيئي في حماية جميع الحياة الموجودة على سطح المعمورة من نبات و حيوان و ذلك بالمحافظة على موطن معيشتها من أنهار و غابات و محيطات، و لهذا تبحث التنمية المستدامة في مراقبة مخلفات المصانع و المدن الكبيرة و الكيفية التي يتم بها التخلص من هذه المخلفات، بالإضافة لمراقبة عملية استخراج للمواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج و التي تعد من الموارد الناضبة و التي وجب البحث عن البدائل لها دون الإخلال بالوتيرة المناسبة للنمو الاقتصادي وتلبية احتياجات الإنسان المتزايدة، و للبعد البيئي عدة عناصر يمكن إجمالها فيما يلي¹⁸:

أ. عدم إتلاف التربة ، الاستعمال المفرط للمبيدات، و المحافظة على الغطاء النباتي

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها، و تخرج عملية التعرية مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية عن دائرة الإنتاج، و لهذا عانت الكثير من الدول ويلات عمليات التعرية فأثرت مباشرة على توزيع الغطاء النباتي و أدت لعمليات الهجرة السكانية نحو المدن الكبرى.

كما تؤكد التنمية المستدامة على عدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات و ذلك من أجل الحصول على منتج زراعي وفير أو بمواصفات معينة، فاستعمال المبيدات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية و التأثير على ميكانيزم الدورة الطبيعية للحياة البيئية بصفة عامة، كما تشجع المحاصيل بالمواد الكيميائية الخارجة عن طبيعة تركيبها من جراء الاستعمال المفرط للأسمدة يؤثر على المستهلك النهائي و هو الإنسان.

ب. حماية الموارد الطبيعية

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الأولية الداخلة في الأغذية البشرية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار و غيرها، وتعني التنمية المستدامة هنا الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء المالحة.

ج. صيانة المياه

في بعض المناطق تقل إمدادات المياه ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، بالإضافة للنفايات الصناعية والزراعية والبشرية فإنها تلوث المياه السطحية والجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات النهرية؛ و لهذا فلتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة للمياه الصالحة للشرب أو الاستعمال وتحسين كفاءة شبكات المياه.

د. تقليل ملاحى الأنواع البيولوجية

إن تواصل انخفاض مساحة الأراضي القابلة للزراعة يقلص من الملاحى المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة ، و لهذا تتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاحى الفريدة الأخرى لتدمير سريع ، و عليه تؤكد التنمية المستدامة على المحافظة على التنوع البيولوجي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وذلك بمراقبة التوسع العمراني نحو مناطق عيشها أو بمراقبة عملية اصطيادها الغير مشروعة أو في مواسم تكاثرها أو تحريم اصطياد و استهلاك الأنواع البيولوجية الأهلة للانقراض، و غيرها من القوانين الاحترازية الوقائية التي تهدف للمحافظة على إبقاء نوعية النسل.

هـ. حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية مثل زيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار أو التأثير على تنوع الغطاء النباتي و كثافته.

✓ البعد السياسي

يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسّد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار، وتنامي الثقة والمصادقية، وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يسهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي¹⁹.

2.2. مؤشرات التنمية المستدامة

1.2.2. برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة:

في الدورة الثالثة لهيئة الأمم المتحدة عام 1995 ، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية -التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية - على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة - يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة، وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج.

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل إلى قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، و تتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني²⁰.

2.2.2. معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة من أجل الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، وناجعة،

وملائمة ، ومتاحة في اللحظة المناسبة، حيث تعد المؤشرات المعتادة مثل الناتج المحلي الإجمالي و التيارات المختلفة للموارد أو التلوث لا تعكس دائما مفهوم

الاستدامة، والتفاعلات بين مختلف ثوابت البيئة، والسكان، والمجتمع، والتنمية، ليست مطورة ومطبقة بما فيه الكفاية، و لهذا فإن وضع مؤشرات جديدة للتنمية

المستدامة أصبحت ضرورية من أجل اتخاذ القرار المناسب، أي تحويل التقييمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية إلى معلومات قابلة للاستخدام في التخطيط

والإعلام²¹.

حيث تتمثل معايير اعداد مؤشرات التنمية المستدامة في :

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها؛
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- أن تكون ذات قيم حديثة متاحة؛

- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- النواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وإن يتم توظيفها بدقة وإن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وإن يكون من السهل إعادة إنتاجها؛
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم في فترة زمنية محددة مسبقا-عادة ما تكون سنة-.

3.2.2. مؤشرات التنمية المستدامة:

طبقا للمعايير الموضوعية من طرف لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تحددت مؤشرات تنمية مستدامة أثبتت فعاليتها في رسم سياسات إستراتيجية للنهوض و الرقي بالمجتمعات على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي ، السياسي و الاجتماعي، وهذه المؤشرات اعتمدت منذ دورة الثالثة لهيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع بعض التحسينات التي طرأت عليها فيما بعد، وهذه المؤشرات تتمثل في²²:

✓ مؤشر التنمية البشرية:

وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية يركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها:

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة؛
- توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب؛
- إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع؛
- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

✓ المؤشرات البيئية

يعد المؤشر البيئي أهم مؤشر إذ اعتمد لأول مرة في مؤتمر قمة الأرض من طرف هيئة الأمم المتحدة سنة 1992 و من بعده القمة الثانية في سنة 2002 لقياس التقدم المحرز في المحافظة على البيئة و تتمين الجهود المبذولة في هذا الجانب، و يتضمن هذا المؤشر المحاور التالية²⁴:

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي. وإن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة و إنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.
- التغير في مساحات الغابات : يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فانه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.
- التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد . ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

✓ المؤشرات الاقتصادية:

و تتضمن المؤشرات الاقتصادية عدة محاور يمكن إجمالها فيما يلي:

(أ) **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة** : ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة؛

- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية؛

- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

(ب) **تغير أنماط الاستهلاك** : ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

(ج) **الموارد والآليات المالية** : ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ المؤشرات الاجتماعية:

(أ) **مكافحة الفقر** : ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المؤشر من خلال:

- معدل البطالة : وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، و يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.

- مؤشر الفقر البشري : بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)، و المعرفة الواسعة (نسبة الأمية في المجتمع)،

- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني : ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون المستوى المعيشي المعتاد للبلد أو الذين يفتقرون لأبسط متطلبات الحياة

(ب) **الديناميكية الديمغرافية والاستدامة** : ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقاس هذا المؤشر معدل النمو السكاني في سنة واحدة.

(ت) **تعزيز التعليم و الوعي العام والتدريب** : ويقاس من خلال:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين؛

- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

(ث) **حماية صحة الإنسان وتعزيزها**: ويقاس من خلال:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛

- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة والخدمات الصحية.

3. تجربة الجزائر في التنمية المستدامة

منذ ترسخ مبادئ و مناهج التنمية المستدامة في بيان هيئة الأمم المتحدة و المنبثق عن لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سنة 1992 و الكثير من الدول تحاول تطبيق هذه البرامج في خطط عمل قصيرة و طويلة المدى، و كذلك الجزائر سعت في هذا الجانب رغم أن بدايتها قد جاءت متأخرة إلا أنها تسعى دائما لتحسين ميادين التنمية المستدامة، ولقد طرقت الجزائر هذا الجانب من خلال ثلاثة أوجه هي كالتالي:

1.3 الإطار القانوني و التشريعي للتنمية المستدامة:

في إطار الجهود الوطنية قامت السلطات التشريعية الجزائرية بتشريع العديد من القوانين العاملة في مجال البيئة و التنمية المستدامة، إلا أنها كانت متفرقة في إلزام الجهات الوصية بتطبيق بعض الإجراءات التي تحمي البيئة و المحافظة عليها و لا تخدم التنمية المستدامة بشكل عميق، إلى أن جاء القانون 03-10 و الصادر بتاريخ 2003 و المتخصص في إحداث تنظيمات تشريعية و قوانين تحدد الأهداف و الشروط و الإطار المنهجي الواجب إتباعه لتحقيق تنمية مستدامة ذات كفاءة و فعالية، حيث تهدف المادة الثانية منه إلى "تحديد المبادئ الأساسية و قواعد تسيير البيئة و ذلك لترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين الشروط المعيشية، على ضمان إطار معيشي سليم كما أنها تهدف إلى الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة و ذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها بالإضافة إلى إصلاح الأوساط المتضررة و كذلك ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة و كذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء، بالإضافة إلى تدعيم الإعلام و التحسين و مشاركة الجمهور و مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة"²⁵ و من المبادئ التي جاء بها هذا القانون لحماية البيئة ما يلي²⁶:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- مبدأ حماية الموارد الطبيعية من التدهور؛
- مبدأ الاستبدال بين المشاريع، ففي حالة قيام مشروع مضر بالبيئة يجب استبداله بمشروع يراعي الجوانب البيئية؛
- مبدأ الإدماج، و يعني إدراج الجانب البيئي و دمج أولوياته عند إعداد البرامج و المخططات التنموية؛
- مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية: و هنا يلزم هذا المبدأ بضرورة استخدام أحسن التقنيات و التكنولوجيات التي تضمن حماية البيئة كإجراء أولي يحمي البيئة، وفي حالة وقوع ضرر يجب أن يعالج و يصحح؛
- مبدأ الحيلة كوسيلة ناجعة في حالة انعدام إمكانية توفر التقنيات الحديثة أو استحالة تصحيح الآثار الواقعة على البيئة؛
- مبدأ الإعلام و المشاركة و هذا بهدف ترسيخ ثقافة بيئية نظيفة لدى المواطن و ذلك عن طريق اطلاعهم على المعلومات من اجل تحسيسهم و توعيتهم بضرورة حماية البيئة.

2.3 الدخول في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية المكرسة لمبادئ التنمية المستدامة

قامت الجزائر بالمصادقة على الكثير من المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية بهدف تعزيز دورها الدولي في مجال تحقيق الاستدامة و بهدف تنظيم الجهود الدولية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة من أهمها حماية كوكب الأرض من تداعيات تدهور النظام الايكولوجي و مواجهة الاحتباس الحراري، و لقد سعت الحكومة الجزائرية على المصادقة على هذه الاتفاقيات في مجال حماية البيئة، حماية التنوع البيولوجي، و الموارد الطبيعية و المناطق ذات الخصوصية و نذكر من أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

- المعاهدة الدولية الخاصة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب الحروقات الموقعة في بروكسل 18 ديسمبر 1971 و التي صادقت عليها الجزائر بالأمر رقم 74-55 بتاريخ 13 ماي 1974.
- الاتفاقية المتعلقة بأنجاز المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة التي تم التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ 3 ديسمبر 1968 و التي صادقت عليها الجزائر بالمرسوم رقم 80-204 المؤرخ في 30 أوت 1980.

- الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية التي تم التوقيع عليها بتاريخ 15 سبتمبر 1968 بالجزائر و صادقت عليها الجزائر بواسطة المرسوم رقم 82-440 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1982.
- اتفاقية "ريو" حول تغير المناخ و صادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 93-99 الصادر بتاريخ 10 افريل 1993.
- الاتفاقية الدولية للتحكم في نقل النفايات الخطرة و التخلص منها عبر الحدود و قد انضمت الجزائر بمرسوم رئاسي رقم 98-158 بتاريخ 16 ماي 1998 .

3.3 إنشاء مؤسسات متخصصة في رعاية التنمية المستدامة

عقدت الجزائر خلال العقدين الماضيين اتفاقيات كرسّت من خلالها إنشاء مؤسسات متخصصة في العمل على إقامة تنمية مستدامة حقيقية، سواء كانت هذه المؤسسات مستقلة أو تحت رعاية جهات وصية أخرى، و من هذه المؤسسات و الوكالات نذكر ما يلي²⁷:

1.3.3 المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة

في سياق التوصيات التي تقدمت بها الجزائر خلال مشاركتها في قمة "ريو دي جانيرو" واتفاقية برشلونة، ولتعزيز السياسات البيئية تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أبريل 2002. تحت وصاية وزارة البيئة، و المرصد عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ويدار من قبل مجلس الإدارة، برئاسة مدير تنفيذي ويساعده لجنة علمية، و يكلف المرصد في إطار مهامه بالمهام التالية :

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية و تسيير ذلك؛
- جمع المعطيات و المعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة؛
- معالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام؛
- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغط الممارسة على تلك الأوساط؛
- نشر المعلومة البيئية وتوزيعها.

2.3.3 المعهد الوطني للتكوينات البيئية

هو مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبيئة، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 02-263 المؤرخ في 17 أوت 2002، المتمم بالمرسوم التنفيذي 12-174 ل11 أبريل 2012 من أجل تعزيز الإطار المؤسسي لتنفيذ السياسة البيئية الوطنية والتنمية المستدامة، وإنشاء ملاحق تسمى " دور البيئة " بأمر وزاري، و للمعهد المهام التالية:

التكوين، التحسيس و التربية البيئية لصالح جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة، القابلة لتنفيذ القوانين أو مراقبة المناطق الهشة.

3.3.3 الوكالة الوطنية للنفايات

هو مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي و تجاري أنشئت بالمرسوم التنفيذي 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 و هي تتكفل بترقية الأنشطة المتعلقة بالتسيير المتكامل للنفايات (أنشطة الجمع، الفرز، المعالجة، التثمين، التخلص من النفايات و القيام بدراسات متخصصة و تقديم المساعدة التقنية للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات).

4.3.3 المركز الوطني لتطوير الموارد البيولوجية

وقعت الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي التي أقيمت في "ريو دي جينيرو" بتاريخ 5 جوان 1992 اعترافا منها بقيمة الموارد البيولوجية التي تشكل جزءا أساسيا من تراثها الطبيعي و موردا هاما لرفاهية الإنسان على المدى الطويل، و قاعدة أساسية للتنمية المستدامة، وإطار

استكمال هذا المسار و تجسيد مبادئ و بنود هذه الاتفاقية في الجزائر أنشئ مركز تنمية الموارد البيولوجية سنة 2002، و أصبح وطنيا عام 2004، ويعتني المركز بقضايا التنوع البيولوجي البري و البحري على حد سواء، و أسندت له المهام التالية:

- تجميع مجمل قوائم جرد الأنواع الحيوانية و الأنواع النباتية، و البيئات، و الأنظمة البيئية؛
- المساهمة، بالتشاور مع القطاعات المعنية، في إعداد مخططات تهمين الموارد البيولوجية، في إطار التنمية المستدامة؛
- اقتراح حفظ الموارد البيولوجية الوطنية، باشتراك القطاعات المعنية، و حسب الكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به؛
- تفعيل برامج تحسيس المجتمع المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي و استعماله المستدام.

5.3.3.المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري أنشئ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02-262 مؤرخ في 17 أوت 2002 . تم وضع المركز تحت وصاية وزارة الموارد المائية و البيئة و لقد حاز على اعتماد انجاز الدراسات البيئية منذ 09 سبتمبر 2009 و يندرج المركز ضمن قوائم وزارة الصناعة للمكاتب المرافقة للمؤسسات الصناعية المعتمدة من طرف الدولة ، من أجل الحصول على شهادة أنظمة الإدارة حسب مقاييس المنظمة الدولية للمعايير (ISO) : إيزو 9001، إيزو 14001، إيزو 22000 و معايير إدارة الصحة و السلامة المهنية (OHSAS 18001)، كما أسندت له المهام التالية:

- ترقية مفهوم تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء و تعميمه و التوعية به ؛
- مساعدة مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء و مساندتها ؛
- تزويد الصناعات بكل المعلومات المتصلة بصلاحياته في مسعاها من أجل تحسين طرق الإنتاج ،عبر الوصول الى تكنولوجيات أكثر نقاء و بالحصول على الشهادات المرتبطة بذلك، عند الاقتضاء ؛
- تطوير التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء ؛
- يضمن مهمة الخدمة العمومية فيما يخص تقييم الخصوم البيئية للقطاع الصناعي و فيما يخص القيام بالدراسات المتعلقة بأعمال رفع المستوى للصناعات وفقا لدفتر الشروط يحدد بقرار مشترك بين الوزير الوصي و الوزير المكلف بالمالية.

6.3.3.المجلس الوطني للتهيئة الوطنية و التنمية المستدامة للإقليم

هو هيئة استشارية تعمل بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة و المعنية بتهيئة الإقليم على وضع أدوات لتهيئة الإقليم و تقييم الحالة الراهنة التي يعرفها، و أنشئ وفق أحكام القانون 2001 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، و هو يعمل على ترجع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالنسبة لكافة التراب الوطني ، التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، كما أسندت له المهام التالية:

- يضع المخطط الوطني المبادئ التي تحكم توقع البنى التحتية الكبرى للنقل و التجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية؛
- يدمج مختلف سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تساهم في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم التوجيهات الأساسية للمخطط الوطني؛

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني و خاصة توزيع السكان و الأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني؛
- تأمين الموارد الطبيعية و استغلالها العقلاني؛
- التوزيع الفضائي للملازم للمدن و التجمعات السكنية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية و قيام بنية حضرية متوازنة؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم؛
- حماية التراث الايكولوجي الوطني و تنميته؛

-حماية التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه و تثمينه؛

-تماسك الاختبارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

3.3.3 الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية

أنشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-375 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، ويسرورها مجلس توجيه ويديرها مدير عام ومزودة بمجلس علمي، كما أسندت لها المهام التالية:

-تهدف الوكالة إلى ترقية إدماج إشكالية التغيرات المناخية في كل مخططات التنمية والمساهمة في حماية البيئة؛

-تكلّف الوكالة في إطار الإستراتيجية الوطنية في مجال التغيرات المناخية، بالقيام بأنشطة الإعلام و التحسيس والدراسة والتلخيص في المجالات التي لها علاقة بانبعاث غاز الاحتباس الحراري، والتكيف مع التغيرات المناخية، و التقليل من آثارها، ولمختلف التأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية؛

-وضع قاعدة معطيات تتعلق بالتغيرات المناخية والسهر على تحيينها بانتظام؛

-فهرسة كل نشاطات القطاعات المختلفة لمكافحة التغيرات المناخية والمساهمة في كل جرد وطني لغاز الاحتباس الحراري حسب التنظيم المعمول به؛

-تنسيق الأنشطة القطاعية في ميدان التغيرات المناخية والسهر على التعاون مع الميادين البيئية الأخرى، لا سيّما في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر؛

4 تجربة الجزائر في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة

خولت الجزائر مهمة إعداد مؤشرات التنمية المستدامة لهيئتين أساسيتين هما الديوان الوطني للإحصاء و المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، حيث تكفل الديوان الوطني للإحصاء بالتعاون مع مركز الأنشطة الجهوية للمخطط الأزرق من أجل المتوسط المقام في فرنسا بالإضافة إلى برنامج "ميدستات" بإعداد و تبويب و معالجة مؤشرات التنمية المستدامة بهدف إعطاء صورة عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر و الرهانات التي تواجهها في هذا الإطار، وبهذا تم إعداد 127 مؤشر منها 61 مؤشر بيئي، بينما تقدم المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة بتقرير في أوت 2010 حدد فيه مجموعة المؤشرات التي اعتمدها في دراسة الوضع الراهن للبيئة و التنمية المستدامة في الجزائر و لقد بوحها في ثلاث محاور (حماية البيئة، التنمية الاجتماعية المستدامة، النمو الاقتصادي المستدام).

و فيما يلي نورد بعض المؤشرات المهمة للتنمية المستدامة و حماية البيئة للجزائر للإطلاع على الجهد المبذول في هذا الإطار وفق المحاور المتعارف عليها في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة.

1.4 المؤشرات البيئية

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، و لقد اتبعت الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة سياسة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال سنّ العديد من القوانين التي تُنظّم مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تتوافق والقواعد العلمية لحماية البيئة، يضاف إلى ذلك إنشاء عدة هيئات إدارية مركزية تسهر على تسيير قطاع البيئة، كما تم إسناد اختصاصات للبلدية والولاية باعتبار أنهما المؤسسات الرئيسيتان لحماية البيئة على المستوى المحلي.

أما فيما يخص المؤشرات الدالة على التقدم المحرز في مجال البيئة فانه تم تقديم العديد من المؤشرات سواء على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات أو من طرف المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة أو حتى من طرف هيئات أخرى متخصصة.

-مؤشر الأراضي الزراعية المستغلة

فالمؤشر الأول بخصوص تطور مساحة الأراضي الزراعية فان الجزائر قد بذلت جهود معتبرة في هذا المجال و من بينها إقامة السد الأخضر الممتد من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا على طول 1700 كيلومتر بهدف حماية الغابات و الأراضي الزراعية من زحف الصحراء إلا أن الجدول (رقم 1) يوضح أن نسبة التطور تعد ضئيلة جدا فخلال 5 سنوات الأخير لم تزداد الأراضي الزراعية إلا بمليونين هكتار فقط و ذلك بسبب التوسع العمراني الكبير خاصة بعد انطلاق المخطط الخماسي الأول و الثاني سنة 2005 بهدف تنمية قطاع السكن.

الوحدة: مليون هكتار

الجدول رقم1: تطور الأراضي الزراعية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مساحة الأراضي	41.891	42.123	42.499	42.889	42.888	43.395	43.396	43.771

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18**-مؤشر الثروة الغابية**

أما المؤشر الثاني و الذي يعد من أكثر المؤشرات الدالة على اهتمام الجهات الوصية بالبيئة و التنوع البيولوجي، هو رعاية الغابات و السهر على تنميتها من خلال المحافظة على الحياة البرية فيها و حمايتها من القطع العشوائي للأشجار و الصيد الغير منظم فيها و غيرها من الممارسات المناوئة للحفاظ على البيئة، فالجزائر تمتلك مساحة غابية معتبرة تقدر بحوالي 42240 كيلومتر مربع أي ما نسبته 1.5% من المساحة الإجمالية لليابسة بالإضافة للتنوع البيولوجي الموجود فيها، و لقد تبنت وزارة البيئة العديد من المشاريع المحافظة على البيئة إلا أنها لم تكن كافية لتمكين الغابة الجزائرية من التوسع أكثر، و يعتبر التحدي القائم في هذا المجال هو حماية الثروة الغابية من الحرائق المتكررة و التي تعد من أكثر ما يضر بالثروة الغابية، فمن خلال الجدول رقم 2 نلاحظ العدد الكبير للحرائق التي تصيب الثروة الغابية إذ نجد في المتوسط السنوي أكثر من 2500 حريق غابي باستثناء سنة 2012 التي فاقت عدد الحرائق الغابية فيها 5000 حريق و هذا ما يعد نسبة عالية من الحرائق المبددة للثروة الغابية و التنوع البيولوجي فيها.

الوحدة: هكتار

الجدول رقم2: نسبة احتراق الغابات

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الحرائق	2542	2631	5110	2443	4629	2383	3150	2942
المساحة الحسنة	18742	19926	99061	13395	43126	14274	19764	54384

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18**-مؤشر التلوث الجوي**

يعد مؤشر التلوث الجوي من أكثر المؤشرات البيئية تقدما و هو ناتج عن الغازات الملوثة للجو والمنبعثة من المصانع و محركات الديزل ، و يكون هذا المؤشر أكثر تركزا في المدن الكبرى و المناطق الصناعية منه في المناطق الريفية و الصحراوية، و من خلال التطلع للقراءة الأولية للجدول رقم3 يتبين أن هذا المؤشر في تزايد مستمر نتيجة ازدياد عدد السيارات و الآليات المستخدمة لمحركات الديزل ، و من الملاحظ أيضا أن هذا المؤشر بعيد عن البرامج المخصصة من طرف وزارة البيئة أو حتى المؤسسات المتخصصة الأخرى للحد من انبعاث الغازات الدفئة و الملوثة للبيئة أو حتى التقليل منها، كما ان الديوان الوطني للإحصائيات و المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة لا تستخدم هذا المؤشر في نشرته إحصائياتها.

الجدول رقم 3: معدل التلوث الجوي

الوحدة: ألف طن مكافئ

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كمية الغازات المنبعثة	160	172	185	189	193	197	202	209	213

المصدر: البنك الدولي على الموقع <https://data.albankaldawli.org/> ، تاريخ المشاهدة 2019/09/05

2.4 المؤشرات الاجتماعية و التنمية البشرية

بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية (2017) ، إلا أن بعض المؤشرات تشهد تراجعاً رغم الجهود المبذولة في هذا الجانب، و من مجموعة المؤشرات المختارة في البنية الاجتماعية نذكر ما يلي:

-مؤشر التعليم

إن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للانتباه، إذ تقدر بأكثر من 28 % حيث أن التعليم في الجزائر إلزامي من سن 6 إلى 16 سنة، وبعدها كانت نسبة المتعلمين 10% فقط بعد الاستقلال، فقد تطورت لتصبح 80.6 % و لقد ساهمت القوانين الصادرة عن وزارة التربية الوطنية في الحد من الأمية التي كانت سائدة سابقاً في الوسط النسائي بشكل خاص، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 100 % في سنة 2010 ، بينما بلغت نسبة التسجيل في المتوسط (من 11 إلى 14 سنة) والثانوي (من 15 إلى 17 سنة) نسبة 95 % و 31 % على التوالي في سنة 2009 ، كما بلغت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي 18%، 11% ، و 17% على التوالي وذلك في سنة 2015، و بهذا تعتبر الجزائر قد قطعت شوطاً معتبراً في هذا الجانب.

-مؤشر التعداد السكاني

كما تزخر الجزائر بتعداد سكاني معتبر خاصة بعد تحسن مستوى المعيشة و هو ما هيئة الظروف المناسبة لتركيبية سكانية تعتمد على الفئة الشبانية، إذ تمثل هذه الفئة ما نسبته 54% من إجمالي التعداد السكاني و هو راجع لمعدل الخصوبة المرتفع للمرأة الجزائرية إذ يقدر بـ 3.1 طفل لكل امرأة و ارتفاع عدد المواليد إذ يفوق مليون مولود خلال الثلاث سنوات الأخيرة، كما أن نسبة ازدياد التعداد السكاني في تزايد مستمر فهي تقدر بحوالي 2% من إجمالي التعداد السكاني و بذلك ليبلغ التعداد السكاني سنة 2018 حوالي 24.5 مليون نسمة، و لهذا يعد هذا المؤشر في تحسن مستمر و هو يدل على الانتقال النوعي لمستوى المعيشة.

الجدول رقم 4: النمو الديموغرافي

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التعداد السكاني	35.978	36.717	37.495	38.297	39.114	39.963	41.836	41.721	42.578

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18

-مؤشر البطالة

يمثل مؤشر البطالة نسبة البد العاملة الباحثة عن العمل دونما توفر ذلك، و يعتبر هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة في التحدي الحكومي لتوفير مناصب الشغل للبد العاملة الباحثة عن العمل، و كذلك هي الجزائر تحاول في العديد من البرامج التي أطلقتها الجهات الوصية لتوفير مناصب الشغل و العديد من المؤسسات الحكومية العمومية و الاقتصادية التي أنشأتها الحكومة بهدف التقليل من حدة البطالة المرتفعة إلا

أنها تبقى غير كافية و لهذا نلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع مع زيادة طفيفة خلال السنوات الأخيرة و هذا ما يوضحه الجدول رقم 5، و الفئة التي تحوز على أكبر نسبة بطالة هي فئة الشباب إذ تفوق المليون بطل.

الوحدة: نسبة من إجمالي اليد العاملة

الجدول رقم 5: معدل البطالة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	10.01	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3	11.7

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18

-مؤشر الخدمات الصحية

توفر العديد من الدول الخدمات الصحية بالكفاءة و الفعالية اللازمة لمواطنيها للارتقاء بالمستوى المعيشي، حيث يدل مؤشر الخدمات الصحية على مدى اهتمام الجهات الوصية بالتنمية الاجتماعية، و لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا في هذا الجانب لتوفير خدمات صحية تضمن الارتقاء بمستوى معيشي لائق، حيث جعلت من الخدمات الصحية العمومية مجانية للمواطن، كما تكفلت الحكومة بتشديد مستشفيات و مراكز طبية جوارية لتوفير الخدمات الصحية بالإضافة للدخول في العديد من الاتفاقيات و الشراكات مع دول أخرى لتكوين أطباء محليين و القيام بعمليات جراحية بوسائل حديثة، و من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن عدد الأطباء مقارنة مع التعداد السكاني في تزايد مستمر رغم أنها زيادة طفيفة جدا ، و هذه الزيادة يأتي بالترتيب من أطباء عامون و أطباء متخصصون ثم أطباء جراحة الأسنان و الصيدلة، حيث يسجل النقص الحاد في الأطباء المتخصصون العبي الكبير في الخدمات الصحية.

الوحدة: عدد السكان لكل طبيب واحد

الجدول رقم 6: الخدمات الصحية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أطباء	640	610	590	578	566	544	545	529
جراحة الأسنان	3093	3043	3018	2996	2970	2929	2971	2925
صيدلة	3962	3801	3686	3634	3531	3483	3435	3382

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18

3.4 الجانب الاقتصادي

شهدت الجزائر عناية مكثفة للجانب الاقتصادي بعد سنة 2000 و ذلك للوضع المتردي الذي شهده الاقتصادي الوطني قبل هذه الفترة، و ذلك لارتفاع حجم المديونية الخارجية و تدني نسبة النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة و تزايد معدلات التضخم، و عليه أعطت الحكومة الأولوية القصوى لهذا الجانب من خلال مجموعة من البرامج الاقتصادية للرفي بالوضع الاقتصادي للوطن، و من المؤشرات المختارة في الجانب الاقتصادي نذكر ما يلي.

-مؤشر النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل و ثروة الأمة، و يعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو حيث تعرض إلى عدة تغيرات شهد فيها فترات بقم موجبة و أخرى بقم سالبة ، يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة. و ما يلاحظ من الجدول رقم 7 فان الناتج الداخلي الخام في ارتفاع مستمر، و هذا الارتفاع ناتج البرامج التنموية المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة البطالة المرتفعة و تغطية الحاجيات الاستهلاكية من طرف الصناعة المحلية دون الاعتماد على الاستيراد، و تبقى نسبة الزيادة في هذا المؤشر ثابتة بالتقريب أي ما يعادل 2.3 مليار دينار جزائري باستثناء سنة 2015 التي تأثرت بالتهاي الحاد في أسعار

النفط، كما يلاحظ أيضا الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و ذلك للزيادة المستمرة في وتيرة الإنتاج المحلي للسلع والخدمات باستثناء سنة 2015 التي شهدت انخفاض في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم 7: النمو الاقتصادي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الخام مليار د.ج	11.991	14.558	16.208	16.650	17.242	16.591	17.525	18.594
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام دينار جزاري	333302	397323	432289	434764	440828	415180	429158	445677

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18

-مؤشر المديونية الخارجية

يعد مشكل المديونية الخارجية من المشاكل التي عانت منها الحكومة الجزائري في سنوات التسعينات من القرن الماضي حيث قدرت الديون الجارية كنسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 بحوالي 25% و هي نسبة مرتفعة جاد مقارنة مع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الجباية البترولية كمورد أساسي للخزينة العمومية، لكن مع البرامج التي اتخذتها الحكومة في هذا الباب نلاحظ ان هذه النسبة قد انخفضت إلى 3.3% سنة 2008 ثم إلى 2.5% سنة 2017، و بهذا أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسألة التحكم في الديون الخارجية ضمن الحدود المعقولة فمن خلال الجدول رقم 7 نلاحظ تناقص الديون الطويلة و المتوسطة الأجل إلى النصف خلال الفترة من 2010 إلى 2017، و العكس بالنسبة للدون القصيرة الأجل نلاحظ ارتفاعها من 1.085 مليار دولار إلى غاية 2.096 مليار دولار، و يمثل هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد على الاستيراد في تمويل حاجياته الاستهلاكية، حيث أولت الحكومة الجزائرية الاهتمام في هذا الجانب بتقنين الاستيراد المفرط و توجهت لتطوير الصناعات المحلية المخصصة للاستهلاك المحلي والتصدير.

الجدول رقم 8: الديون الخارجية

القيمة:مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الديون المتوسطة وطويلة الأجل	3865	3268	2489	2068	1760	1197	1863	1893
الديون القصيرة	1085	1142	1205	1328	1975	1823	1986	2096
المجموع	4955	4410	3694	3396	3735	3020	3849	3989

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18

-مؤشر التضخم

تدل الأسعار و الأرقام الاستدلالية عن التغير في نسب التضخم و التأثير على القدرة الشرائية للمواطن المتوسط الدخل، حيث عانت الجزائر في هذا الجانب رغم الجهود المبذولة لتثبيت جهاز الأسعار على تفاوت الدرجات، فمن خلال الجدول رقم 8 يتبين الارتفاع المستمر للرقم الاستدلالي مقارنة بسنة الأساس و هذا ما يدل على التضخم المسجل في الاقتصاد الجزائري و بالتالي فالقدرة الشرائية للمواطن الجزائري في تناقص مستمر، فالزيادة في التضخم للسلع الغذائية قدرت بحوالي 3.8% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2017 أما قطاع السكن و الذي يعد الأكثر ارتفاعا فنسب التضخم تقدر بحوالي 18% و نفس النسبة بالنسبة لقطاع استهلاك الطاقة.

سنة الأساس 2001

الجدول رقم 9: الأسعار و الأرقام الاستدلالية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرقم الاستدلالي للأسعار العام	136.23	142.39	155.05	160.10	164.77	172.65	183.70	193.97
التغير في الرقم الاستدلالي العام	3.91	4.52	4.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59

المصدر: نشرت الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2019/09/18

5 تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

ومن خلال النتائج الميدانية التي حققها الجزائر في مجال البيئة و التنمية المستدامة ومن أجل معالجة النقائص الوارد فيها، سوف نورد بعض الملاحظات و التحديات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

• في الجانب القانوني و المؤسسي

تعتبر استجابة الجزائر لموضوع البيئة و التنمية المستدامة قد جاءت متأخرة مقارنة بالدعاء العالمي للتنمية المستدامة و المحافظة على البيئة و الذي عرف "بقمة الأرض" المنعقد في سنة 1992، بينما سنت الجزائر القوانين المنضمة لمجال عمل التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة بداية من سنة 2001، بالإضافة إلى استحداث مؤسسة حكومية متخصصة في هذا المجال من خلال إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة سنة 2002 تحت وصاية وزارة البيئة، و ما يمكن ملاحظته هو ضعف التأثير من جانب المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة و ذلك لعدم قدرته على سن برامج مستقلة لأنه تحت وصاية وزارة البيئة، بالإضافة لعدم تفعيله للجانب التوعوي للرقى بالفكر المحافظ على البيئة من جانب المواطن، كما نلاحظ النقص المسجل في جانب سن القوانين المكرسة للتنمية المستدامة إذ تدور معظم هذه القوانين على التنويه على المحافظة على البيئة فقط دون سن قوانين تعاقب أو تجرم التعدي على هذه القوانين الإلزامية أو حتى سن ضرائب مالية على التعدي على البيئة بالتلوث أو الاستخدام المفرط لها، بالإضافة إلى إهمال مبدأ الرأسمال البيئي للنمو الاقتصادي و الإبقاء على مبدأ الرأسمال المالي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، كما تشهد القوانين المكرسة للتنمية البشرية و الاجتماعية الضعف، فمثلا لا نجد القوانين المكرسة للرقى بالدخل الفردي في القرى و المداشر النائية و غيرها من القوانين التي تحافظ على المستوى المعيشي اللائق في القرى النائية. و لهذا وجب مراجعة القوانين الخاصة بالبيئة و التنمية المستدامة و توسيع دائرة العمل في هذا المجال، و إن اضطر الأمر الاستفادة من خبرات دول أخرى قد قطعت تقدما محرزاً في هذا الجانب.

• في الجانب البيئي

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة في برامج التنمية المستدامة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب، نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة و خاصة في فترة الثمانينات و التسعينات إذ نجد تركيز العمل الحكومي على تحقيق نمو

اقتصادي من خلال الإنعاش الاقتصادي دون مراعاة التأثير على البيئة أو الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية الناضبة ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى الأسباب الآتية:

- إهمل قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية نهاية التسعينات؛
 - قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛
 - ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
 - ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛
 - سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛
 - النمو الديموغرافي وسوء الهيئة العمرانية المنجزة.
- و لهذا وجب إدخال البعد البيئي في الخطط و السياسات و كذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية، و الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو و يتجاهل الأضرار البيئية و الاجتماعية ، كما يجب تحديث البيانات و المؤشرات المستخدمة في الاستدلال على التلوث البيئي إذ يمكن ملاحظة ذلك من خلال عدم وجود مؤشرات التلوث الجوي في جميع بيانات الجهات المختصة.

● في الجانب الاجتماعي و التنمية البشرية

- منح القانون الصادر 2003 و الخاص بالتنمية المستدامة العناية القصوى للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن، رغم التحديات الصعبة في هذا المجال، إذ نجد أن الحكومة قد تقدمت خطوات معتبرة لكن تبقى الملاحظات المبنية للنقائص في هذا الجانب:
- تدهور الظروف الاجتماعية بعد إقرار خصخصة المؤسسات العمومية و كذلك تحرير الأسعار من الدعم الحكومي، ما فاقم من حدة البطالة في التسعينات من القرن الماضي و التي امتدت لفترة طويلة؛
 - عدم الاهتمام بتنمية القرى و المداشر مما فاقم من حدة الفقر و الأمية لفترة طويلة أثرت بالسلب على الجانب الاجتماعي؛
 - تفشي الأمراض المعدية و انتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية؛
 - تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية السيئة و التي تواكب التطورات الحاصلة في البنية الاقتصادية العالمية؛
 - تكفل الحكومة بالفقراء و المعوزين بزيادة الدعم لهذه الفئة المحرومة؛
 - تزكية و دعم المؤسسات النشيطة في المجال التطوعي و خاصة المجال الصحي؛
 - تحسين الخدمة العمومية و تقليل من فوارق التنمية في شتى مناطق البلاد؛
 - رغم إيلاء الحكومة الاهتمام أكثر بالقطاع الصحي، إلا أنها تبقى غير كافية إذ نشهد أن معدل نصيب الفرد من الأطباء مرتفع جدا ، و لهذا وجب الاعتناء بهذا الجانب؛

● في الجانب الاقتصادي

- رغم تركيز الحكومة الجزائرية على البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة من خلال القانون رقم 03-10 و الصادر بتاريخ 2003 إلا إنها تبقى غير كافية أو لم ترقى لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل و يمكن إبراز أهم التحديات في هذا الجانب مما يلي:
- ضعف معدل النمو الاقتصادي رغم امتلاك الجزائر الأدوات الكفيلة بتحقيق ذلك سواء من الموارد الطبيعية و اليد العاملة و الأموال اللازمة لذلك؛

- محاولة فك الارتباط بين النمو الاقتصادي و الجباية البترولية، إذ من الملاحظ أن معدلات النمو الحقيقية خارج قطاع المحروقات لا تتجاوز 2.5% في أحسن الظروف بالإضافة إلى التذبذب في معدلاته؛
- البطالة المرتفعة التي تشكل العائق الكبير للحكومة، إذ تكافح منذ فترة لخفض معدلات البطالة منذ فترة إلا أنها تبقى مرتفعة؛
- تدهور القطاع الصناعي و عدم مواكبته الظروف الاقتصادية الآنية، و الاعتماد لفترة طويلة على الاستيراد مما أثر على التركيبة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، و لهذا وجب إعطاء الأولوية لهذا القطاع؛
- تحبط القطاع الفلاحي في العديد من البرامج التنموية دونما وجود فعالية كبيرة في هذا الجانب، و لهذا وجب عمل المزيد من أجل الرقي بهذا القطاع في ظل وجود الموارد الكافية لذلك؛
- تخلف القطاع البنكي و فشله في تنمية القطاعات الاقتصادية المهمة و الكفيلة بتحقيق معدلات نمو عالية و خفض معدلات البطالة المرتفعة، و تركيزه على تقديم القروض الاستهلاكية؛
- رغم ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلا إنها تبقى غير كافية إذ من الممكن في ظل الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام؛
- مكافحة التضخم بالتحكم في جهاز الأثمان و تمكين المواطن البسيط من مستوى معيشي لائق؛
- اعتماد الاقتصاد الجزائري في فترات سابقة على الاستيراد بشكل كبير، و هذا ما أثر على تفاقم المديونية الخارجية، لكن في الآونة الأخير يمكن ملاحظة التقليل من الاعتماد على الاستيراد و تمكين الجهاز الإنتاجي المحلي من تلبية الحاجيات المحلية؛

الخاتمة

- إن مساهمة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل مواكبة ركب الأمم سياسيا و اقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.
- أما في الجزائر فإن المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة ، لكن المشكل يكمن في عدم القدرة على تطبيق المخطط، لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بمسألة التنمية المستدامة و الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية من تكثيف سياسات الوعي البيئي ومحاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة، و لهذا نوصي بجملة من الإجراءات التي من الممكن أن تسهم و لو بجزء يسير في الرقي بجانب التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة مع إعطاء دفعة قوية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة و بذلك تتحقق الأهداف المسطرة من قبل:
- تنويع أدوات الإعلام التي تسهم بدور فعال في التنمية المستدامة من مسرح وإذاعة وتلفزيون في ووسائل الاتصال الجماهيري؛
 - كلما ركزت الرسالة الإعلامية على موضوعات ترتبط بالتنمية المستدامة كلما زاد الاهتمام أكثر؛
 - القيام بحملات توعية بمفاهيم وقيم متطلبات التنمية الآنية؛
 - الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة ومنها قضايا الاهتمام بالبيئة ضمن رسم السياسات و البرامج المستقبلية؛
 - تبنى إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات؛
 - تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع السياحي و القطاع الفلاحي باعتبار الجزائر تمتلك فيهما قدرات تنافسية ضخمة تؤهلها للابتعاد عن استنزاف الموارد الناضبة؛
 - تطوير السوق المالية عن طريق الإصلاح المالي والمصرفي وتحديث و عصنة الجهاز المصرفي؛
 - التركيز على حقوق الأجيال القادمة وعدم المساس بنصيبها من الثروات عن طريق تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية؛

- الارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد من خلال دعم قدرته الشرائية؛
 - تطوير العمل المؤسسي بما يضمن المحافظة على البيئة دونما التأثير على استراتيجية عمل المؤسسات الاقتصادية؛
 - خلق جو من المنافسة في إطار المحافظة على القيم الاجتماعية و البيئية داخل مؤسساتنا الاقتصادية.
- الإحالات والمراجع :**

- ¹ - كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 41 .
- ² - وليد الجيوسي، اسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، الطبعة الاولى، عمان 2009، ص 03 .
- ³ - علي لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص 185.
- ⁴ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 17.
- ⁵ - Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris, 1999, P.9.
- ⁶ - William Henry Pole , " Macroeconomique ", 3 ème Edition, MC Graw Hill Quebec, 1988,page 63.
- ⁷ - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 319.
- ⁸ - البنا محمد، التنمية و التخطيط : بين النظرية والتطبيق (إشارة خاصة لتجربة دولة قطر) ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة مصر، 1996، ص 19.
- ⁹ - شافعي، محمد زكي، التنمية الاقتصادية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 80.
- ¹⁰ - بوزيان الرحمان هاجر، ورقة بحث بعنوان : التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص 2.
- ¹¹ - المسلمي إبراهيم، الراديو والتلفزيون وتنمية المجتمع، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 20.
- ¹² - بوهزة محمد وبن سديرة عمر ، الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، 8 /7 أفريل 2008، سطيف، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 15
- ¹³ - سنوسي زولبخة وبوزيان الرحمان هاجر ، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، 8 /7 أفريل 2008، سطيف، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 126.
- ¹⁴ - حرفوش سهام وصحراوي إيمان وبوابة ذهبية رمة، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، 8 /7 أفريل 2008، سطيف، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 101 ، 102 .
- ¹⁵ - ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 447.
- ¹⁶ - حسين العلمي ، دور الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2013/2012، ص 57.
- ¹⁷ - حسين العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 57.
- ¹⁸ - عبد السلام ادب، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- ¹⁹ - صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدام للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدام 8/7 أفريل 2008، سطيف، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 872 .
- ²⁰ - www.uneca-na.org/arabe/un/documents
- ²¹ - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، المركز الإنمائي لدول شمال أفريقيا ، المغرب 13-16 مارس 2001.
- ²² - لخديجي عبد الحميد، أولاد حيمودة عبد اللطيف، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار يومى: 16/15 فيفري 2012، ص 7 (بتصرف)
- ²⁴ - عبد الخالق عبد الله، العرب و التنمية، قمة الارض للتنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص 38
- ²⁵ - قرينعي جميلة ونجي حليمة، القانون الدولي و البيئة، الطبعة الاولى، مطبعة رويغي ، الاغواط الجزائر، 2009، ص 212.
- ²⁶ - نفس المرجع السابق ، ص 212-213.
- ²⁷ - أنظر وزارة البيئة على الموقع <http://www.mree.gov.dz>